مقدمة مختصرة
في الليبرالية

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة

مقدمة مختصرة في الليبرالية

مايكل فريدن

ترجمة

محمد عبده أبو العلا

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرســـة في أثناء النشـــر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات

فريدن، مايكل

مقدمة مختصرة في الليبرالية/ مايكل فريدن؛ ترجمة محمد عبده أبو العلا.

215 صفحة: إيضاحيات؛ 21 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 201-204) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-750-4

1. الليبرالية. 2. النظم السياسية. أ. أبو العلا، محمد عبده (مترجم). ب. العنوان. ج. السلسلة.

320.51

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Liberalism: A Very Short Introduction, First Edition

by Michael Freeden

© Michael Freeden 2015

عن دار النشر

Oxford Publishing Limited

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 837 991 1 00961 فاكس: 00961 1 991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2026

إلى أميليا، وأورلي، وليوني، وثيو، وليلى

المحتويات

قائمة الصور 9

مقدمة المؤلف للطبعة العربية 11

الفصل الأول: بيت بمنازل كثيرة 21

الفصل الثاني: السردية الليبرالية 45

الفصل الثالث: طبقات الليبرالية 69

الفصل الرابع: مورفولوجيا الليبرالية 93

الفصل الخامس: شخصيات ليبرالية بارزة 113

الفصل السادس: الليبرالية الفلسفية:
إضفاء المثالية على العدالة 141

الفصل السابع: إساءات الاستخدام والمذمَّات والهفوات 161

ثبت الاعلام 187

ثبت المصطلحات 195

المراجع 201

فهرس عام 205

قائمة الصور

(1-1): سحابة كلمات الليبرالية 23
(1-2): توقيع ميثاق الأمم المتحدة 41
(3-1): قاعة التجارة الحرة، مانشستر 78
(3-2): الإصلاحات الاجتماعية للحكومة الليبرالية 84
(7-1): فاتسلاف هافيل يلوِّح بيده للحشود في براغ 166

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

اضطلعتْ الأفكار الليبرالية بتشكيل العالَم السياسي والتأثير فيه بعمق، غير أنّ الممارسات الليبرالية ترزح تحت وطأة تهديداتٍ مستمرة من قِبَل أشكالٍ مختلفة من الأوتوقراطية والتعصب ليس فقط داخل الدول الشمولية والدكتاتورية، بل أيضًا في عُقْر دار ما يُسمّى الدول الليبرالية. وإلى هذه اللحظة، في القرن الحادي والعشرين، ترفض قوى عظمى مثل روسيا والصين معظم المبادئ الليبرالية، في حين تُظهر الولايات المتحدة تراجعًا متناميًا في التمسك بها. وبصورة أعم، تَسبّب كل من الإرهاب والحرب في تقويض ثقافات الانضباط والنزاهة. ويبدو أنّ العالَم السياسي يُعيد إنتاج مآسي الماضي، مُستنزفًا بشكل متزايد الميول الإنسانية، والسلوك المقيّد بالقواعد، والاحترام المتبادل لحق الأفراد في التعبير العقلاني والحُرّ عن ذواتهم.

والعيب هنا ليس في السلطة السياسية في ذاتها، بل في طريقة استخدامها. فقد تكون السلطة قوةً للخير عندما تُوظَّف لتأمين القيم الليبرالية كالحرية الفردية، وحقوق الإنسان الأساسية، والضمانات الدستورية القوية، لكن من السهل إساءة استخدامها عندما تضطلع جماعات اقتصادية انتهازية ضخمة، أو قوميون متعصبون، أو رجال دين متشددون، أو سياسيون جشعون عديمو الشرف، بمحاولة السيطرة على مصير الأمة، والوقوف حجر عثرة أمام تحقيق التطلعات الديمقراطية

للشعب. ويزعم الليبراليون أنّ مقاومة التنظيم الصارم وإعطاء التقدير المستحق للعفوية الإبداعية (creative spontaneity) أمران أساسيان لحياةٍ مُرْضِيَة ومتوازنة، لكن تحقيقهما يتطلب جهدًا متواصلًا.

حتى في ظل هذه الظروف المحبطة، تظل الرغبة في الحرية، وتقرير المصير، والتنمية الذاتية، فضلًا عن الإصرار على احترام حقوق الإنسان، وقودًا يُشعل فتيل الاحتجاج بين المضطهدين والمهمّشين. ففي المجتمعات الخاضعة لتقاليد سياسية متعارضة ومعادية لبعضها بعض، قد تستمر جيوب الليبرالية في الازدهار، لكن يجري تجاهل أو إسكات أصواتها. أما في المجتمعات الأكثر صحة اجتماعيًّا، فإن الليبراليين يعلنون بملء الثقة عن إيمانهم بالتقدم والتحسين الاجتماعي المستمر، مع اغتنام الفرص التي تُتيحها الحرية، والإنصاف، والتبادل الثقافي، والتفاعل التجاري. إنّ للحرية مبرر مزدوج عند الليبراليين: دَوِيّها الأخلاقي ودورها في إعادة التوزيع السياسي للسلطة.

ومع ذلك، فإنّ الدفاع عن أولوية الحرية لا يضمن بأيّ حال من الأحوال أننا في أرضٍ ليبرالية. فبعض الراديكاليين والثوريين يستخدمون الحرية كصيحةٍ للتعبئة بينما يتصورون نظامًا اجتماعيًا بديلًا بعيدًا كل البعد من المُثُل الليبرالية العُليا. وهناك آخرون ممن يتغنّون بالحرية لا يألون جهدًا في مناصرة الليبرتارية، التي لا تكون فيها السيادة حكرًا على الأمة، بل امتيازًا لوحدات فردية متناثرة، بافتراض أنّ كل فرد هو الأدرى بمصلحته الخاصة. وهناك فريق ثالث يضطلع بشكلٍ أكثر تحديدًا بفَصْم علاقة الحرية بأيّ نظامٍ يستند إلى القواعد، مفضلين بدلًا من ذلك ممارسة تصرفات مزاجية يصبح فيها أيّ فرد أو جماعة مشرّعًا لنفسه. غير أنّ هذا المسلك لا يُطلق العنان للإرادات البشرية، بل لعنادٍ خطيرٍ وغير مسؤول، منفصل تمامًا عن الإيمان الليبرالي بمجتمع من أعضاءٍ عقلاءٍ تسود بينهم المُراعاة المتبادلة.

هناك فريق رابع من دعاة الحرية يعجز عن إدراك الروح الليبرالية الأكثر تعقيدًا، وهم أولئك الذين يحصرون الحرية، بل والليبرالية ذاتها، في كونها مجرد سمة أساسية للأسواق والمعاملات المربحة – التي وُصفت مؤخرًا بعبارات مبتذلة على أنها "صفقات". فبالرغم من أنَّ التبادل الحُرّ للسلع يمثّل بلا شك بُعدًا مهمًّا من أبعاد الفكر الليبرالي منذ القرن التاسع عشر (بهدف تحقيق استبدال مشترك للموارد والرؤى بما يخدم الجميع)، فإن هذا التبادل يظل مجرد بُعد ضروري لكنه غير كافٍ لليبرالية بمعناها الأشمل. وتتمثل أشهر تجليات هذا الموقف في النيوليبرالية، التي تُهمّش النمو الفردي والقيود المفروضة على السلطة عن طريق السماح للتكتلات الاقتصادية والمالية بممارسة نفوذ هائل على الأفراد والجماعات، بل حتى على الدول ذاتها. إنَّ الرؤية الليبرالية التي نضجت ببطء على مدار قرون قد تآكلت بفعل الاختزال البشع للبشر في رغباتهم ودوافعهم المادية المولعة بالاستحواذ. لقد تحولت الحرية إلى رخصة مفتوحة للتصرف وفق المصالح الأنانية بغض النظر عن التكلفة البشرية على الآخرين، وهو ما يتضح من خلال تجاوزات الرأسمالية، أو الإخفاقات المتكررة في ضمان استقرار النظام الدولي. ومع ذلك، يجري الإعلان بكل ثقة عن هذه الصيغ المشوّهة بوصفها ليبرالية، سواء من قِبَل أنصار السوق الحرة أو منتقدي الليبرالية الذين يسهّلون على أنفسهم مهمة الهجوم عليها عن طريق اختزالها في هذه الصيغة الفقيرة.

الواقع أنَّ هذا الصراع من أجل الصعود الاقتصادي، أو الهيمنة، أو حتى البقاء – بالنسبة إلى الطرف الخاسر – يتعارض مع تطلعات الإرث الليبرالي الأوسع نطاقًا الذي يسعى لدمج (inclusivity) يقوم على عاملين. أولهما، الاعتراف المتساوي بقيمة الإنسان، فضلًا عن تهيئة الظروف التي تتيح للأفراد الازدهار من خلال التعاون المتبادل. وقد مثّلت دولة الرّفاه في القرن العشرين، المستوحاة بشكل كبير من الأفكار الليبرالية،

النموذج الأمثل لهذا الإطار، حتى إنْ لم يتحقق بشكل كامل. وثانيهما، حماية الأفراد من الضرر الذي فصّله جون ستيوارت مِل بشكل مُقْنِع كمبدأ أخلاقي تَوْجيهيّ بُغْيَة إيجاد مساحات حول الأفراد تكون بمنأى عن التدخل القمعي، سواء من الحكومات أو الأفراد الآخرين. وفي حين يرى مِل أنَّ هذا الضرر ينبع في الأساس من القوة الجسدية أو طغيان الرأي العام، فقد بات من الواضح تدريجيًّا أنَّ المجال الاقتصادي، أيضًا، قد يقوّض بشكل خطير جودة الحياة ويحدّ من التطلع إلى الرّفاه، وأنَّ هذا الضرر ربما يكمن تحديدًا في النزعة التوسعية التي استعاضت عن التعاون الدولي بالجشع المادي.

يُعدّ تشويه حرية التعبير عن الصوت والرأي، تلك الحرية العزيزة جدًّا على قلوب الليبراليين، واحدًا من التشويهات الشديدة البُغْض للمبادئ الليبرالية التي نِيلت بشق الأنفس. لقد تسربت إلى حرية التعبير ثلاثة عناصر متقلبة ومدمّرة: خطاب الكراهية، والأخبار المزيفة، والدوغمائية. وتثير هذه العناصر الثلاثة السؤال التالي: ما هي الحدود المعقولة، بل والضرورية، لهذه الممارسة الثمينة؟ يُشير خطاب الكراهية إلى بُعدٍ آخر من أبعاد الضرر: تصريحات شديدة الإساءة مؤذية عاطفيًّا، فضلًا عن كونها متحيّزة ثقافيًّا ضد خصائص جماعاتٍ وأفرادٍ معينين، سواء كانت تلك الخصائص متخيَّلة أو واقعية. وتشير الأخبار المزيفة إلى اختلاق الوقائع أو الحقائق أو التحريف الخبيث لها في كثير من الأحيان بُغْيَة الحفاظ على المَزيّة الأيديولوجية والاستراتيجية في تشكيل السياسات العامة، وهي ظاهرة تنتشر الآن بوتيرة مُتسارعة بفعل تصاعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. أما الدوغمائية، فإنها تشير إلى إطار ذهني متصلب يرفض المرونة إزاء التغيير أو الأدلة، أو يعجز عن إظهارها. إنَّ هذه العناصر الثلاثة تجمّد الملكات المتمركزة حول الإنسان التي يعتزّ بها الليبراليون: الاعتدال، والانفتاح، والشفافية، والمنطق، والإنصاف، والإدماج

(Inclusiveness). إضافةً إلى ذلك، لا تقتصر العقلية الليبرالية السليمة على نقد آراء ووجهات نظر الآخرين، بل تشمل أيضًا الحفاظ على مسافة نقدية من الافتراضات الشخصية، والاستعداد لتفنيدها عند الاقتضاء.

يرتبط مفهوم الإدماج ارتباطًا وثيقًا بالفهم الليبرالي للنزعة العالمية (universalism). ولا تعني هذه النزعة أنَّ جميع الناس متطابقين، بل تعني تحديدًا أنهم جميعًا يستحقون الاحترام وينبغي السماح لهم بممارسة سلوكيات لا تؤثر سلبيًّا على الآخرين. وعلى وجه الخصوص، ينظر الليبراليون إلى عقوبة الإعدام بوصفها خطًا أحمر يرفضون تجاوزه، وذلك بسبب إصرارهم على قدسية الحياة والمعاملة الإنسانية للمجرمين. كما لا يفرض النهج الإدماجي (inclusivist) على جميع الناس الالتزام دومًا بكافة الممارسات الليبرالية. فالليبرالية، كعقيدة، أو مجموعة معتقدات، أو أيديولوجيا، لم تكن يومًا عالمية على صعيد الممارسة سياسية. إنها بالأحرى، بأشكالها المتعددة والمشوبة بالنقص، تقتضي عملية تدريجية ومضنية من التوسع الجيوسياسي والتاريخي. الواقع أنَّ الليبراليين قد قضوا شطرًا كبيرًا من وجودهم تحت الحصار. إنَّ إيمانهم بإمكانية التقدم عالميًا قد دُفعَ ببطء ومشقّة بالانتقال إلى فضاءات جديدة وكَسْب تأييد جماعات جديدة. لذا، ثمة فجوة ابستمولوجية حتمية بين فهمين متنافسين لما يمكن أنْ تحققه النزعة العالمية الليبرالية. يراهن أحدهما بكل ما يملك على لحظة استبصار عقلي وأخلاقي مفاجئ، أيْ تقارب عقلاني بين العقول حول ما هو مرغوب فيه. ويسود هذا الرأي بين العديد من فلاسفة الأخلاق. أما الرأي الآخر، فيرى أنّ النزعة العالمية تشمل معركة ثقافية وعاطفية على التحريك والتأثير، وقبل كل شيء على فهم الحياة الاجتماعية، وخسائرها، ومكاسبها، وأهدافها.

بالنسبة إلى الليبراليين، يمثّل التقدم عملية مفتوحة، تفتقر إلى الحالة النهائية اليوتوبية التي كانت تتوقعها العديد من الفلسفات الاجتماعية في

القرن التاسع عشر. ومع تطور فهمنا لقدرات الإنسان فضلًا عن هشاشتة، تبدّل التصور الليبرالي للحقوق. وإحدى طرائق تفسير الحقوق هي تصويرها على أنها أغلفة واقية [للأفراد] تُعطي الأولوية لأكثر ما يقدّره الناس في أنفسهم وفي الآخرين. وعلى مدار القرن الماضي، توسعت هذه الحقوق متجاوزةً مجرد حماية الخصائص الجسدية والعقلية الأساسية. إذْ بدأت الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسيكولوجية، والبيئية تتراكم، ولكن كان لا بُدّ لها من المرور عَبْرَ مرشّحات ثقافية محددة. لقد جرى صَقْل المطالبات العالمية بالحقوق عَبْرَ قبول الاحتياجات الخاصة لبعض الفئات الضعيفة – كالمسنّين، والمرضى، والأطفال – كمبرر لحقهم في رعايةٍ ودعمٍ إضافيين. إنَّ معاملة الناس كمتساوين في إمكاناتهم للنجاح تختلف عن معاملتهم على قدم المساواة بطريقة آلية.

إنّ التبنّي المستفحل والواسع للفكر والممارسة الليبراليين يكشف النقاب عن نوعين من التطور. يتمثل أحدهما في صعود الليبرالية الاجتماعية التي تؤكد التكافل المتبادل بين أعضاء المجتمع فضلًا عن الاعتراف بالدولة ليس فقط ككيان مسيطر، بل أيضًا ككيان تمكيني يدعم التنمية الحرة للفردية **جنبًا إلى جنب** مع رفاه هؤلاء الأعضاء. وقد أَلهمَ هذا التيار الليبرالي اليساري التشريعات الاجتماعية لدولة الرّفاه البريطانية، متداخلًا بشكل كبير مع التيارات الديمقراطية الاجتماعية في الدول الاسكندينافية. أما التطور الآخر، فيتمثل في الانتقال من الركيزتين القديمتين للغة الليبرالية – الدول القومية والأسواق – إلى ركيزتين أحدث عهدًا، هما الثقافات والإثنيات. وهنا، لم تَعدْ الليبرالية مجرد صوت للتعدّدي (pluralist) الذي يمجّد التنوع، وهو ما يُشار إليه غالبًا بالتعددية الثقافية، بل أيضًا للتعبير عن الاختلافات الجماعية التي قد يكون مصطلح التعددية الإثنية أكثر ملاءمة لها. كما يشير هذان التطوران إلى ثنائية إضافية متأصلة في الليبرالية التقدمية: أين يكمن محرّك الإصلاح؟ هل يمكن

العثور عليه في الدولة الداعمة بشكل نشط أم في الفضاء المحمي لمجتمع مدني نابض بالحياة؟ أم في كليهما معًا؟

في كلتا الحالتين، أُدخلَ عنصر جديد إلى الليبرالية: جنبًا إلى جنب مع الأفراد، بات يُنظر اليوم إلى الجماعات بوصفها وحدة اجتماعية، وباتت مطالبها وحقوقها تقتضي نفس القدر من الاعتبار. فخلال تلك الفترة التي سبقت التغيير التدريجي الذي حدث طوال القرن العشرين، كان المفكرون الليبراليون يسلّمون بأن الأمة ككل هي الجماعة الأسمى. وتكمن السمة المميّزة للتعددية الإثنية في تأكيد ضرورة الاعتراف بحق الجماعات الإثنية – إذا ما رغبت – في الاحتفاظ بإحساسها الخاص بالهُويّة الاجتماعية والتاريخية كخط فاصل منيع. ومن الآن فصاعدًا، يمكن أنْ يكون التعايش بين كيانات سوسيو–سياسية عدة – بعاداتها وخصائصها الخاصة – جزءًا من التجربة الليبرالية. لقد وُجدت أشكال أقدم من التعددية الإثنية التي مارست قدرًا من التسامح المتبادل (كما كان الحال داخل حدود الحُكم العثماني)، لكن ذلك كان في ظل إمبراطورية، وليس دولة قومية. لذا، بالرغم من أنّ الدعوة إلى التحرر الوطني وتقرير المصير تحمل نكهة ليبرالية، فإن حماية الحقوق الجماعية في إطار ترتيب غير متجانس اجتماعيًّا تحمل أيضًا نكهة ليبرالية. وقد يضطلع ذلك بتهديد التوحيد والتمامية المرتبطين بسيادة الدولة. فالمساواة في الحقوق الفردية لا تنسجم بالضرورة مع المساواة في الحقوق الجماعية، ما يكشف عن أحد أوجه التضارب الجوهرية في الإرث الليبرالي المزدهر.

كان موقع الفكر الليبرالي في العالَم العربي دائمًا موضوعًا للجدل والارتياب، إذْ تحيط به العديد من الإشكالات. ويتعلق الإشكال الأول بما إذا كان هذا الفكر أيديولوجيا غربيّة، أم أنه يتماشى تلقائيًّا مع جوانب من الثقافات المحلية والتعاليم الإسلامية. أما الإشكال الثاني، فإنه يتعلق بالتمييز بين جاذبيتة السوسيو–سياسية المعاصرة الأوسع نطاقًا وكونه

مجرد لُغة نخبوية لطبقة المثقفين الذين كانوا ذات يوم صاخبين وفاعلين، غير أنّ التزاماتهم الفكرية كانت غريبة عن المجتمعات التي ينتمون إليها. ويعكس الإشكال الثالث مفاهيم متضاربة للزمنية (temporality) في السياق العربي: هل الماضي مستودع نفيس للمعرفة والسلوك على الصعيدين الأخلاقي والاجتماعي، أم أن المستقبل يحمل بتفاؤل وعدًا بالتحسّن المستمر؟ ويتساءل الإشكال الرابع عما إذا كان إصرار الليبراليين على الحقوق المتساوية للمرأة يتسق مع المعايير الأبوية الثقافية الراسخة التي لا تزال سائدة في العديد من المجتمعات العربية. ويثير الإشكال الخامس سؤالًا محوريًّا في جميع التحليلات التي تَنْصبّ على الأيديولوجيا، لكنه يكتسب أهمية خاصة في ظل التجليات الناشئة، والمترددة، وغير المنتظمة لليبرالية في العالَم العربي، ألا وهو: إلى أيّ مدى تتسم النماذج الواقعية التي يجري استكشافها بالكمال والاتساع؟ هل النظريات والحجج الليبرالية في المجال العربي متقطّعة ومجزأة خطابيًّا، وبالتالي مخفّفة [أوضعيفة] جدًّا بحيث لا يمكن تمييزها كعضو قوي في العائلة الليبرالية؟ وهل هي أيضًا متناثرة بشكل مُبالغ فيه بين طيفٍ واسعٍ من الأفكار والأيديولوجيات السياسية القائمة بحيث يصعب تمييزها كأيديولوجيا ليبرالية بدلًا من كونها أيديولوجيا حركية راديكالية، أو ثورية، أو إسلامية تقدمية؟

إذا كان يُنظر فعلًا إلى الليبرالية في بعض أوساط العالَم العربي على أنها مجموعة مبادئ غربية، ويُرحّب بنهجها العلماني في التعامل مع المواطنة بوصفها تفتيحًا للعقول في مجتمعات محافظة إلى حدٍّ كبير، فإنها قد تُوصف في الوقت ذاته، من قِبَل أولئك الذين يبحثون عن معتقدات وممارسات محلية 'أصيلة'، بأنها أيديولوجيا استعمارية دخيلة. ويُناط بهؤلاء آنذاك مهمة مقاومة هذه الغَرْسات الأجنبية عَبْرَ تعزيز سماتهم الأخلاقية والثقافية فضلًا عن صيغهم الخاصة من النزعة الإنسانية الخيريّة (benevolent humanism). ومع ذلك، يمكن تفسير كلا ردّي الفعل

بوصفهما ينطويان على عناصر ليبرالية من دون أنْ يعني ذلك الالتزام بشمولية الفكر الليبرالي. إضافةً إلى ذلك – حتى في البلدان التي تُعتبر اليوم ديمقراطيات ليبرالية – كانت الليبرالية والديمقراطية توجدان في البداية كإرثين سياسيين منفصلين، وفي كثير من الأحيان متعارضين، إلى أنْ بدأ اقترانهما البطيء منذ منتصف القرن التاسع عشر. وليس من المستغرب أنْ تظل هذه العلاقة في حالة سيولة في العالَم العربي. بعبارة أخرى، إنَّ الممارسات والمواقف الليبرالية، فضلًا عن التعليم الليبرالي، في جميع المجتمعات تتطلب وقتًا طويلًا لتثبيت جذورها، كما تحتاج هذه الجذور إلى رعاية مستمرة.

لذلك، يركّز هذا الكتاب على الطبقات التاريخية المتنامية للفكر الليبرالي، وعلى تعقيده البنيوي – أو المورفولوجي. الواقع أنَّ الليبرالية أيديولوجيا مرنة ومتطورة. فمن ناحية، تتقاسم تنويعاتها المختلفة أنماطًا عامة لتفسير العالَم السياسي، فضلًا عن منظومة من الوصفات لحل المشاكل الاجتماعية. ومع ذلك، تشتمل الليبرالية أيضًا، ضمن هذا الإطار الكلي (macro-framework)، على عناصر دقيقة (micro-elements) محددة، يتمثل دورها في التكيّف المستمر مع الظروف، والثقافات، والأنساق العقدية المتغيرة والملموسة، في محاولة لتعزيز قدرتها على البقاء كأيديولوجيا. ومن بين أمورٍ أخرى، تشتمل هذه العناصر الدقيقة على أفهام مختلفة للحقوق، وخلافات عميقة حول عتبة الحد الأدنى من السمات التي تبرر وصف نظام حكم ما بأنه "ديمقراطي"، فضلًا عن الخلط بين الشعبويات الوَحْدَوِيّة والديمقراطية التعددية. وبناءً على ذلك، كما يحاول هذا الكتاب أنْ يبرهن، تتشكل الليبرالية من تجميعٍ من المفاهيم الجوهرية، والمجاورة، والطرفية. فبعض هذه المفاهيم تحظى بحضور شبه دائم في معظم الخطابات الليبرالية بينما يخضع بعضها الآخر للتغيرات الزمنية والمكانية، وتختلف أهمية كل مفهوم ووزنه النسبي

من حالة إلى أخرى. وفي واقع الأمر، ربما يكون من الأدق الحديث عن 'ليبراليات' بصيغة الجمع بدلًا من "ليبرالية" واحدة.

وبأخذ السمات المتراكمة للمكونات الليبرالية الدقيقة في الاعتبار، فضلًا عن مدى كفايتها لتوليد زخم نحو ليبرالية ناضجة، يمكننا تقييم ورسم خريطة لكيفية تفاعُل السمات المتنوعة للخطاب السياسي في العالَم العربي مع المجال الغني للقيم واللغة الليبرالية. وبذات القدر من الأهمية، يمكننا النظر في كيفية ارتباط هذه السمات بالاضطرابات المتلوّنة، فضلًا عن الحيوية، التي شهدتها المجتمعات العربية على مدار القرن الماضي في ميادين مثل الحريات المدنية، وحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، والمعارضة، والمسؤوليات الاجتماعية. الواقع أنه لا ينبغي تقييم أيّ تجلٍّ من تجليات الليبرالية بعبارات مجردة، ولا ينبغي بالتأكيد مقارنته بنموذج مثالي، بل في ضوء الأحداث والوقائع العينية التي تستثير الخطاب الليبرالي والحجة المضادة في محيط وطني وثقافي معيّن. وبإدراج هذه الشواهد الملموسة ضمن السياق الأوسع للأنواع الواقعية من الليبرالية التي يتناولها هذا الكتاب – والتي تختلف في مدى اتساع نطاقها – سيكون بوسع القرّاء إصدار أحكامهم المقارنة الخاصة حول الطبيعة المتباينة والمشتركة لما وُصفَ، وما يمكن وصفه، بأنه ليبرالي.

مايكل فريدن